جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تقرير
فحص محدود للقوائم المالية الدورية
للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) في ٣١ /٣/ ٢٠٢٦
****

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات).

المقدمـــة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المرفـــقة للشـــركة المصرية للأقـــمار الصناعية (نايل سات) "شركة مساهمة مصرية "في ٣١مارس٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و الإيضـاحات المتممة الأخري . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضـح لها طبقا لمعيار المحاسـبة المصـري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصـــنا المحدود طبقا للمعيار المصـــري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشـأة والمؤدى بمعرفة مراقب حسـاباتها" ويشـمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشـــافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ :

الأصول الثابتة :

بلغت تكلفة حساب الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٥٥٢,٤٤٢ مليون دولار وبلغ مجمع اهلاكها مبلغ نحو ٢٨٩,٥٩٦مليون دولار وصافي قيمتها مبلغ نحو٢٦٢,٨٤٦ مليون دولار.

وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- سبق الاشارة الي :
أن سجلات الأصول و الموجودات الممسوكة في الشركة لا توضح ما تم من إضافات و إستبعادات لكل أصل علي حدي خلال عمره الإنتاجي مما تعذر معه الوقوف علي ماهية هذه الأصول و تكلفة إقتناء كل أصل علي حدي بدقة و صحة الإهلاك فضلاً عن عدم توصيف بعض الأصول وفق ما هو وارد بفواتير شرائها و كشوف جردها مما يفقد السجلات أهميتها و تصعب معه إجراء المطابقات الواجبة مع نتائج الجرد الفعلي وا ن لجنة المطابقة لجرد أصول وموجودات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ افادت بانه جاري التحقق من وجود بعضها و وجود أصول مهلكة دفترياً وغير صالحة وجاري إستبعادها (العدد والأدوات المدرجة بكشوف العهد الشخصية / أجهزة الكمبيوتر / الأثاث) و تحديث السجلات لتتماشي مع الجرد الفعلي وتحديد صلاحيتها لإجراء التسويات اللازمة تباعاً.

و علي الرغم من افادة الشركة بردها انه يتم الاضافة الي سجل الأصول الثابتة وفقا للبيانات المتاحة الواردة وانه جاري العمل علي استكمال بيانات توصيف الأصول وكذلك ان لجنة المطابقة تقوم بدراسة سجل الأصول لإستبعاد الأصول المهلكة دفتريا وغير صالحة للإستخدام وعمل التسويات المالية اللازمة فى المراكز اللاحقة للميزانية الختامية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تبين عدم الانتهاء من تحديث السجلات واجراء التسويات المالية اللازمة
يتعين استكمال تحديث وتطوير سجل الاصول الثابتة والانتهاء من اعمال المطابقة واتخاذ الاجراءات اللازمة بشان الاصول المهلكة دفترياً وغير صالحة واجراء التسويات الازمة والافادة

- بلغت تكلفة الاصول الثابتة المهلكة دفتريا بالايضاحات نحو ١٥,٩٥٥ مليون دولار وقد تبين انها ترجع لتاريخ انشاء الشركة منذ عام ١٩٩٧ وما يليه تضمنت اصول مهلكة وغير صالحة للاستخدام طبقاً لما جاء بمحاضر الاشراف علي لجان الجرد بمقرات الشركة بمدينتي اكتوبر والحمام ولم يتم تكهينها او استبعادها حتي تاريخ المركز المالي علي الرغم من تشكيل اكثر من لجنة لهذا الغرض خلال الاعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤. بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة فقرة (٥١) والتي تقضي :"يجب مراجعة القيمة التخريدية للأصل الثابت والعمر الإنتاجي المقدر له علي الأقل في نهاية كل سنة مالية ..الخ".

يتعين إعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول بما يتناسب مع المنافع المستقبلية المتوقعة منها طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه.

- سبق و أشرنا في تقاريرنا عدم الإلتزام بأحكام المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة الفقرة (١٣) حيث تقوم الشركة بإظهار نفقات الإحلال والتحسين المرسملة بالسجلات كأصول ثابتة منفصلة رغم عدم قيامها بإستبعاد تكلفة الجزء القديم من حساب الأصل القائم الذي تم إحلاله ومجمع الإهلاك الخاص به مما يؤدي لتضخم قيم الأصول الثابتة وقد بلغ ما أمكن حصره من أمثلة ذلك نحو ١,١٧٧ مليون دولار وجاء رد الشركة أنه تم معالجة بعض البنود بعد الرجوع إلي القطاعات الهندسية بالشركة وتلك البنود تمثل ٣٩% فقط من إجمالي الحالات السابق إبلاغها للشركة وعلي الشركة حصر ومعالجة الحالات المبلغة والمماثلة بالإضافة إلي ما تم رسملته من أصول ثابتة خلال العام المالي ٢٠٢٥ /٢٠٢٦تمثلت في أعمال تجديد ورفع كفاءة أصول قائمة وإحلالها بأصول جديدة وذلك بدون إستبعاد تكلفة الأصول القديمة وقد بلغ ما أمكن حصره من قيم ذلك نحو ٦٦٨٦٠٩ دولار بيانهم كما يلي :

رفع كفاءة وإحلال وحدات التكييف المركزية بكلا من مبني الترددات ٢٠١ في اكتوبر والحمام	٢٥٦٥١٣ دولار
إحلال وتجديد وتركيب وحدات تثليج مركزية و عدد ٢ طلمبة مياه مثلجة بموقع الشركة بالسادس من اكتوبر	٣٢٤٩٠٠ دولار
السنترال الجديد	٨٧١٩٦دولار

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه و إجراء التصويب اللازم.

- تضمنت الأصول الثابتة بند (أراضى) نحو ١١٦,٢٠٦ مليون جنيه مصرى بما يعادل نحو ٢١,١٣١ مليون دولار أمريكى تمثل قيمة شراء أرض من إتحاد الإذاعة والتلفزيون بمساحة نحو ٦٢,٤٢٩ ألف متر مربع مجاورة لحدود الشركة وذلك منذ عام ٢٠٠٨ ، وقد أفادت الشركة بأن شراء الأرض بغرض التوسعات المستقبلية كما يلي : ٢٢٤٢٨ متر مربع حرم آمن لهوائيات الأقمار الصناعية ٣٣٨٠١ متر مربع تحتوي علي مسارات الكابلات والبنية التحتية للصرف الصحي و أن دراسات الجدوي أوضحت أن بقاء المساحة دون تعديل أفضل للتوسعات المستقبلية ٦٢٠٠ متر مربع صالحة للتسويق، وقد بدأت الشركة في إتخاذ عدة خطوات بغرض التسويق والاستغلال ، إلا أنه لم يتم موافاتنا بالدراسات المستند إليها في التقسيم السابق أو المخططات المستقبلية لإستغلال المساحات الصالحة والغير مستخدمة وقد قامت الشركة في سبتمبر ٢٠٢٤ بتشكيل لجنة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٤ بغرض اعداد دراسات لاستغلال الارض بغرض التسويق والاستغلال.

يتعين بحث الأمر مع موافاتنا بنتائج اعمال اللجنة وذلك لتحقيق أعلى مردود إقتصادى من الإستثمار بقطعة الأرض المذكورة

المخزون:

بلغ رصيد حساب المخزون بقائمة المركز المالي فى ٢٠٢٦/٠٣/٣١ نحو ١,٦٤٠ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :- :

- لم يتضمن الرصيد قيم أصناف مخزنية منذ سنوات بلغ عددها نحو (١٠٢) صنف وكمياتهم نحو عدد (٧٠٧) بالإضافة إلي إستمرار عدم تضمين رصيد المخزون بقيم عدد (١٣٥) صنف مخزني كمياتهم نحو (٦٧٩) خاصة بالقمر ٣٠١ تم إضافتهم للمخازن بمدينتي ٦ اكتوبر والحمام في ديسمبر ٢٠٢٣ و تواريخ لاحقة ويتم الصرف منها بدون تسعير للوحدات فضلاً عن عدم إستبعاد تكلفة أصول القمر ٣٠١ و التي تم رسملتها في ٢٠٢٢/١١ مما ينتج عنه ظهور قيم كلا من حسابات المخزون و الأصول الثابتة و مجمعات الإهلاك علي غير حقيقتها. وقد سبق و أفادت الشركة بردودها بأنه جاري العمل علي حصر هذه الأصناف وتقييمها إلا أنه حتي تاريخه لم يتم إتخاذ اللازم.

  يتعين سرعة الإنتهاء من الحصر والتقييم بغرض إجراء التسويات وإظهار القيمة الحقيقية لبنود المخزون و الأصول و إهلاكاتها ممثلة لحقيقتها بالقوائم المالية والإفادة.

حساب العملاء :-

بلغ رصيد حساب العملاء المدين فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٧,٩٨٤ مليون دولار قبل خصم الاضمحلال البالغ ٨,٩٢١ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

- قامت الشركة بإستئجار عدد (٦) قنوات فضائية من شركة يوتلسات فى ٢٠١٥/١٠ بمبلغ نحو ١٣ مليون دولار علي القمر 104B هذا وقد بلغت الحيزات غير المستغلة نحو ١٠٧ ميجا علي القمر يوتلسات تمثل نسبة نحو ٣٧% من إجمالى الحيزات المتاحة البالغة ٢٨٧ ميجا.

نوصى بضرورة العمل على الإستغلال الأمثل للحيزات والقنوات الغير مستغلة لتحقيق عوائد.

- وجود أرصدة لبعض العملاء مرحلة من ٢٠٢٥/١٢/٣١ دون تحصيل علي الرغم من وجود حركة معاملات لاحقة مع الشركة بلغ ما أمكن حصره (من رصيد مديونيتها المستحقة السداد حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٧ مليون دولار) منها نحو ٤٢ مليون دولار مديونيات مرحلة برصيد الفتح في ٢٠٢٦/١/١.

يتعين دراسة أسباب عدم تحصيل الشركة لتلك المديونيات والعمل علي سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها مع مراعاة تلافي تضخيم أرصدة مديونيات العملاء بالقدر الذي قد يتعذر معه تحصيلها.

- الدائنون والارصدة الدائنة الاخري:

بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٠,٩٦٤ مليون دولار وبالفحص تبين ما يلى:.

- بلغ رصيد حساب مصروفات مستحقة بالجنية في ٢٠٢٦/٣/٣١ دائن بمبلغ ١٠,٣١٤مليون جنية (بما يعادل ١٨٩الف دولار) وبلغ رصيد اول المدة نحو ١٨٠ ألف دولار منها نحو ٦٣ ألف دولارمتبقية من تعليات سنوات سابقة دون تسوية.

وقد بلغ رصيد الحساب بالدولار نحو ٥١ الف دولار منها نحو ٢٧ الف دولار تخص العام ٢٠٢٥.

يتعين بحث تلك الارصدة واجراء ما يلزم لتسويتها والافادة. .

- قامت الشركة بإثبات نحو ٢,٧١٧ مليون دولار مستحقات رسوم التأمين الصحي الشامل عن جملة الإيراد المحقق ضمن الأرصدة الدائنة دون سدادها بإعتبارها إلتزامات مالية مستحقة السداد إلتزاماً بأحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨. (قانون التأمين الصحي الشامل) و كذا أحكام المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لذات القانون و الخاصة برسوم دعم نظام التأمين الصحي الشامل و نسبتها ٢,٥ في الألف من جملة الإيراد.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه و مراعاة سرعة السداد لهيئة التأمين الصحي الشامل.

- رصيد دائن بنحو ٩٥ الف دولار عن قيمة الرسوم والضرائب المستحقة لصالح شركة الاتصالات اللبنانية خاص بالبث الفضائى لشركة روتانا للمرئيات والصوتيات معلي منذ عام ٢٠١٩.

يتعين البحث والدراسة واجراء التصويبات اللازمة في ضوء نتائج البحث والافادة.

- بلغ حساب دائنو شيكات مؤجلة نحو ١٠٢,٦٧٢ مليون جنيه بما يعادل ١,٨٧٨ مليون دولار في ٢٠٢٦/٣/٣١ و هو يمثل الشيكات الصادرة من العملاء مقابل خدمات البث والمودعة بالخزينة لحين تحصيلها.

وقد لوحظ تكرار حالات أرتداد الشيكات وإستبعادها من حساب الخزينة ورفضها من البنوك لعدم كفاية أرصدة العملاء (تم رد عدد ٣ شيكات باجمالي نحو ١٩٣ الف دولار خلال الفترة ولم يتم السداد) مع منح بعضهم فترات سداد إضافية، الأمر الذي يترتب عليه تضخم أرصدة العملاء المدينة يتعين إتخاذ إجراءات جادة لتحصيل قيمة الخدمات المقدمة .

يتعين موافاتنا بما تم من إجراءات تجاه تحصيل المستحقات من الشركات المتأخرة والغير ملتزمة بالسداد وما تم إتخاذه من إجراءات قانونية تجاه العملاء مقدمي الشيكات بدون رصيد والإفادة.

وافق مجلس الإدارة علي ان تتحمل الشركة ضريبة القيمة المضافة علي المشتريات الواردة من السوق المحلي بحد اقصي ٥ مليون جنية (١٠٠الف دولار) لاجمالي ضريبة القيمة المضافة للفواتير والمستخلصات التي ترد الي الشركة اعتبارا من ٢٠٢٦/١/١ وحتي صدور تعليمات مصلحة الجمارك في هذا الشأن بجلسته رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٨ وذلك بناءً علي المذكرة المعروضة بشأن " قيام ادارة جمرك المنطقة الحرة بايقاف الاجراءات الخاصة بفتح الشهادات الجمركية من قبل الشركات العاملة بالمناطق الحرة مما تعذر معة دخول البضائع من السوق المحلي وقيام الشركة بمخاطبة الجمرك في ٢٠٢٦/١/١٤ في هذا الشان ولم يرد رد او اي تعليمات بهذا الشأن وأن هناك تعليمات شفهية بانه يجب علي المورد عمل اجراءات فتح الشهادة الجمركية بنفسة او من خلال مفوض جمركي "٠

هذا وقد افادت مصلحة الجمارك المصرية بكتابها المؤرخ ٢٠٢٦/٣/٤ (بان البيان الجمركي يتم ادراجة وفتحة عن طريق المصدر (مالك البضاعة) والمذكور في اقرار هيئة الاستثمار وعلية فيجب ان يكون المصدرين مسجليين بسجل المتعاملين مع الجمارك للتصدير للمناطق الحرة وان يكون ادراج البيانات بمعرفتهم او بواسطة وكلائهم من المخلصين المعتمدين)

وقد تبين :

١/قيام الشركة بتحميل تلك الضريبة علي تكلفة المشتريات والاصول المرتبطة بها بدلا من قيام الموردين باستيفاء متطلبات التسجيل والاجراءات المقررة وفق التعليمات الجمركية المستحدثة مما نتج عنة تحمل الشركة اعباء مالية لاتقع ضمن التزاماتها الاصلية بموجب قانون الاستثمار ٧٢لسنة ٢٠١٧ (مادة رقم٣٩)

٢/ لم تقم الشركة بالافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن قيامها بتحمل القيمة المضافة عن الموردين المحليين وما ترتب عليه من اعباء مالية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الفقرة ١٦(ج)

نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لالزام الموردين باستيفاء المتطلبات والاجراءات المقررة قانونا مع محاولة التنسيق مع الجهات المختصة لايجاد الية تتفق مع احكام القانون المنظم لنشاط المناطق الحرة قيام الشركة بحصر ومتابعة ماتم تحملتة من ضريبة القيمة المضافة وكذا الافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية التزاما باحكام المعيار(٣٠) المشار الية

- بلغ صافي الربح المحقق نحو ٨,٣٥٥مليون دولار (منها عوائد استثمارات بلغت نحو ٦,١٢٥ مليون دولار) مقارنة بذات الفترة من العام الماضي والبالغ نحو ١٤,٧٥٢مليون (منها عوائد استثمارات بلغت ٨,٣٧٢مليون دولار) بنسبة انخفاض نحو ٤٣%

كما تبين انه علي الرغم ثبات ايراد النشاط والبالغ نحو ٢٤,١١٢مليون دولار الا انه تبين انخفاض صافي التدفقات النقدية الناتجة عن انشطة التشغيل حيث بلغت نحو ١,٧٤١مليون دولار مقارنة بذات الفترة من العام السابق والتي بلغت نحو ١٣,٠٧٤مليون دولاربنسبة بلغت نحو ٨٧% الامر الذي يستوجب تحديد اسباب الانخفاض والعمل علي تنمية التدفقات النقدية من النشاط الاساسي للشركة

كما تبين ارتفاع صافي التدفقات النقدية من انشطة الاستثمارلتبلغ نحو ٣٦ مليون دولار مقابل سالب١,٨٠٦مليون دولار خلال الفترة المقارنة ويشير ذلك الي انخفاض الاستثمار في الاوراق المالية واسترداد جانب من الاستثمارات خلال الفترة مما اثر بالسلب علي العائد من الاستثمار في الاوراق المالية والتي بلغت نحو ٢,٦١٣ مليون دولار مقابل نحو ٤,٩٥٣مليون دولار خلال الفترة المقارنة

الامر الذي يتعين معة مراجعة السياسة الاستثمارية للشركة بما يحقق التوازن بين الحفاظ علي السيولة وتعظيم العائد من استثمار الاموال المتاحة

- وقد اظهرت الموازنة الجارية للشركة لعام ٢٠٢٦ ضعف تقديرات الموازنة مع عدم استهداف فتح اسواق للحفاظ علي التنافسية للشركة في المجال و رفع ايرادات النشاط. حيث:

1. تم تقدير ايرادات النشاط الجاري بنحو ٩٥,٨٣٣مليون دولار بانخفاض قدرة ٢,٧٢٣مليون دولار عن الايرادات الفعلية لعام ٢٠٢٥ وبنسبة نقص قدرها ٢,٧٦% وتلك التقديرات لا تمثل مؤشر لتنشيط المبيعات .
2. بلغ صافي الربح المتوقع نحو ٤٩,٦٦٣مليون دولار في حين بلغ صافي الربح الفعلي للعام السابق نحو٦٥,٦ مليون دولار بنقص نحو ٢٤% .
3. بلغت المصروفات التسويقية المتوقعة للعام ٢٠٢٦ نحو ٢٩٥الف دولار علي الرغم من عدم استهداف زيادة الايراد من النشاط الاساسي للشركة (عملاء جدد)..

وحيث ان حجم الإشغال على القمر(٢٠١) هو ٩٨,٩% الامر الذي يشير الي عدم استهداف الشركة تحقيق زيادة الايراد من النشاط الاساسي للشركة (عملاء جدد) علي القمر(٣٠١) وهذا علي الرغم من مصروفات التسويق المدرجة:

نوصى بالعمل علي استهداف فتح اسواق للخدمات والترددات الجديدة علي القمر (٣٠١) وتنشيط دور القطاع التجاري للحفاظ علي التنافسية للشركة في المجال واستهداف رفع ايرادات النشاط الاساسي

- عدم تحقيق ايرادات نشاط عن الخدمات المتاحة على القمر ٣٠١ تغطى تكاليفه البالغة نحو ٤٦,٥مليون دولار منذ اطلاقة من نحو ٤ سنوات هذا بخلاف التكاليف الغير مباشرة و تبين بشانة الاتي :

- عدم الإنتهاء من المشروعات المكملة للقمر حيث تم طرح عملية بوابة النفاذ (Gateway) (والخاصة بتشغيل عدد ٦ قناة قمرية ترددات ka band وهي تمثل قنوات لبث الإنترنت عريض النطاق) و تم الإنتهاء من المشروع و إدراجه ضمن الأصول الثابتة بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ و أفادت الشركة ببيان حالة المشروع أن المنظومة جاهزة للعمل و جاري عمل التجارب و لا يوجد أي تعاقدات حتي تايخه.
- أدرجت الشركة مشروع تطوير هوائي لإستخدامه لخدمة بوابة النفاذ ضمن موازنتها الإستثمارية للعام ٢٠٢٤وللعام ٢٠٢٥ وتم التعاقد مع شركة فيرتكس الألمانية في ٢٠٢٤/٥/٢٢ لأنها المصنعة للهوائي المطلوب تطويره بمبلغ نحو ٥٧٠ ألف يورو ومدة التنفيذ من ٩ إلي ١٠ شهور ولم يتم الإنتهاء حتي تاريخه حيث لم تتم الإختبارات في الموقع من الشركة المنفذة.
- قامت الشركة بمحاولة توفير LNB الخاصة بتشغيل ترددات الحيز WRC15 وهو ما لم يتم حيث أن إختبارات وحدات (LNB) أشارت إلى عدم إمكانية التأكد من صلاحية تلك الوحدات لإستقبال الترددات في جميع دول منطقة التغطية وعدم القدرة علي الحكم علي كفائتها وجودة أدائها وهو ما يمثل خطورة في الإضرار بسمعة شركة نايل سات وهذا علي الرغم من شراء عدد

١٢ ترددمن شـــركـة يوتـل ســـات بنحو٩,٥مليون دولار في ٢٠١٨/٦/٣٠ لتحقيق المردود الاقتصادي من الاستثمار في القمر والإنتهاء من المشروعات الخاصة بتشغيل تلك الترددات من مشروع الضغط الرقمى والوصلات الصاعدة لعدد ٦ وصلات.
وتجدر الإشارة أن الدراسة التسويقية المعدة من قبل الشركة تضمنت عدم إمكانية تسويق ترددات (wrc15) بدون إنتشـار وحدات LNB اللازمة لإستقبالها،كما قامت الشـركة بشـراء عدد خمس وحدات wrc pll lnb لإجراء التجارب مع العملاء لإستغلال تلك الترددات ليعمل كقمر وسـيط في محاولة من الشـركة لتسـويق تلك الترددات بما يحقق عوائد منه وهو ما لم يتم حيث تبين عدم وجود أي تعاقدات خاصـــة بتلك الخدمة كما تبين قيام الشـــركة بالتعاقد مع شـــركة actox (coporation) لتوريد عدد ٥ فلتر lnb/wrcالمرحلة الاسـتقبال وعدد ٥ فلتر لمرحلة الارسـال بمبلغ نحو ٧٢٠٨دولار لاســتكمال التجارب ليعمل القمر ٣٠١ كقمر وســيط لاســتغلال الحيز الترددي wrc15

- تبين تأجير قناة إلي وزارة التربية والتعليم في ترددات (WRC15) من اصـــل ١٢ قناة و إذا ما أخذ في الإعتبار عناصر التكلفة للتشغيل مقارنة بالإيراد المحقق سنوياً بمبلغ نحو ٢,٥٥٤ مليون دولار أمريكي فعلى الشـركة بذل مزيد من الجهد نحو تسـويق المتبقي من القنوات لتحقيق أفضـل عائد إقتصادي.
- عدم تحقيق ايراد من ترددات الجنوب إفريقي البالغة عدد ١٠ قنوات من ٢٠٢٦/١/١ وتاجير وقد قامت الشركة بالتعاقد علي خدمات وصله صاعده للقمر بجنوب افريقيا منذ ٢٠٢٢/٩ بنحو ١١٣ الف دولارهذا ولم يتبين لنا وجود خطة تسويقيه لتحقيق العائد الاقتصادي من تلك الترددات

- عدم كفاية الدراسة التسويقية الخاصة بالقمر ٣٠١ وهي لاتتعدي كونها توصيف للوضع الحالي للقمر ٣٠١ و ما عليه من ترددات وخدمات وما تم تنفيذه من المشروعات المكملة للقمر والإيراد المحقق من كل أنشـطة الشـركة والتحديات المتمثلة في بروتوكول التعاون مع الشـركة الوطنية للإتصـالات والتي تلزم شركة نايل سات بالتسويق للإنترنت الفضائي في مناطق محددة لمدة ٤ سنوات وكذلك الدراسة التسعيرية التي قامت بها شركة متخصصـة حتي تتمكن من وضـع سياسـة تسـعيرية للخدمات المقدمة علي القمر ٣٠١ و التي أقرت بإنخفاض الأسعار بنسبة ٤٠% وإشتعال المنافسة وأن الخدمات الواعدة في منطقة الشـرق الأوسـط و إفريقيا تتضـمن خدمات نقل المعلومات والإنترنت بينما يتقلص الطلب علي خدمات البث التلفزيوني وذلك دون التعرض للحلول المقترحة.

نوصـي بتكثيف الجهود نحو إستمرار الشـركة في العمل علي الإنتهاء من المشـروعات المكملة للقمر ٣٠١ بعد تقييم جدواها الاقتصـادية مع ضـرورة وضـع الخطط التسـويقية التي تهدف إلي تحقيق أعلي مردود إقتصادي للشركة، و العمل علي توفير وحدات (LNB) لما له من أثر علي إمكانية تسويق تلك الترددات.

- ويرتبط بماسبق ان القمر ٣٠١ تم اطلاقة وبدء التشغيل في ٢٠٢٢/١١ والعمر الافتراضي له ١٨ عام و يتكون من ٣٨ قناة قمرية (ترانسبوردر) متضمنا الي جانب البث التلفزيوني والاذاعي(ku) خدمات وتقنيات جديدة تتطلب سعات تشغيلية اضافية بيانها كالاتي :

عدد ٦ قناة قمرية ترددات ka band وهي تمثل قنوات لبث الانترنت عريض النطاق
عدد ١٠ قناة قمرية ترددات ku bandللتغطية علي الجنوب افريقي
عدد ١٢ قناة قمرية ترددات wrc15 لتغطية منطقة حوض النيل وشمال افريقيا
باجمالي عدد ٢٨ قناة قمرية كما تم تنفيذ استثمارت في البنية التحتية (مشروعات مكملة لها وشراء تراخيص وبرامج وغيرها من الفنيات اللازمة لتشغيل تلك الترددات)
وحيث ان القمر ٢٠١ ينتهي العمر الافتراضي له في عام ٢٠٢٨ و يتكون من عدد ٢٦ قناة قمرية في مجال (ku band) وان القمر ٣٠١ هو احتياطي له وسوف يتم النقل اليه بمجرد خروج القمر ٢٠١ من الخدمة

ومما سبق يتبين ان الخدمات الجديدة علي القمر تحتاج الي ٢٨ ترانسبوردر بينما جزء كبير من السعة سيستهلك لنقل ترددات القمر القائم الي الجديد وعلية في ضوء محدودية السعات التشغيلية علي الشركة القيام طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ الفقرة رقم(٩) اضمحلال قيمة الاصول "علي المنشاة ان تقدر في تاريخ كل نهاية فترة مالية ما اذا كان هناك اي مؤشر علي احتمال حدوث اضمحلال في قيمة اصل واذا كان الامر كذلك فانه يجب علي المنشاة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للاصل"
نوصي بضرورة قيام الشركة بالالتزام بالمعيار المشار الية واجراء اختبار اضمحلال لتقييم مدي امكانية استرداد القيمة للاصول والبنية التحتية المرتبطة بالخدمات الجديدة علي القمر ٣٠١

- بفحص نظام التكاليف الممسوك بالشركة تبين أنه لا يفي بالغرض والمتمثل في إمكانية ضبط تكاليف تأدية الخدمة (تحديد تكلفة الوحدة من الحيز الفضائي من إنتاجية كل قمر من الأقمار والخدمات علي حدي) بغرض التسعير (تحديد أسعار البيع للخدمات المؤداة وإبرام عقود العملاء علي أساسها و منح الخصم) وتحديد الربحية وتحقيق صحة الإيراد بالإضافة إلي تحليل إنحرافات التنفيذ ودراسة مواطن المسؤلية بشأنها وهو الأساس في تقييم الأداء لنشاط الشركة علي جميع المستويات مع توفير البيانات الدقيقة اللازمة لمتخذ القرار.

نوصى بضرورة :-

- تطوير نظام التكاليف المطبق حتي يفي بالغرض المعد من أجله من قياس الربحية والرقابة وإتخاذ القرار.

- تحديد السياسة البيعية والإئتمانية والتسويقية والتسعيرية للشركة بصورة واضحة مع بذل المزيد من الجهد للحفاظ على مركز الشركة التنافسى وتعظيم إيراداتها.

الاستنتاج :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضـــوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشـــركة فى٢٠٢٦/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشـــهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

تحريراً في ٢٠٢٦/٦/١٨

مدير عام
نائب مدير الإدارة
"محاسبة / رباب فوزي طايل"

وكيل الوزارة
النائـــــب الأول
" محاسب / رامى إميل أمير"